

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

مؤقت

الجلسة ٣٧٦٩

الأربعاء، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سرغييف
	بولندا	السيد فروبل
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد دا غاما
	فرنسا	السيد ثيبو
	كوستاريكا	السيدة ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1997/304)

97-85412
9685412

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (S/1997/304)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسة ٣٧٦٧، أدعو ممثل أنغولا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس؛ وأدعو ممثلي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وجنوب أفريقيا وزمبابوي وقطر والكاميرون وليسوتو وملاوي وموزامبيق وهولندا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فان دونيم "مبندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغلت السيدة راميريز (الأرجنتين)، والسيد بينيتيز ساينز (أوروغواي)، والسيد أموريم (البرازيل)، والسيد غويلين (بيرو)، والسيد جيلي (جنوب أفريقيا)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد آل خليفة (قطر)، والسيد مباي (الكاميرون)، والسيد مانغويلا (ليسوتو)، والسيد روباديري (ملاوي)، والسيد سانتوس (موزامبيق)، والسيد بيغمان (هولندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوتسوانا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ليغويلا (بوتسوانا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

السيد أوسفلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستتكلم هولندا في وقت لاحق من المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والسويد توافق بالكامل طبعا على ذلك البيان.

لقد حدث في الأسابيع الأخيرة تقدم في عملية السلام الأنغولية. فتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، فضلا عن تنصيب نواب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في الجمعية الوطنية، خطوتان حيويتان نحو الوفاء ببروتوكول لوساكا. وترحب السويد أيضا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المركز الخاص لزعيم يونيتا باعتباره زعيما لأكبر حزب للمعارضة.

إن وجود مناخ سياسي مستقر أمر ضروري للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة لأمد بعيد. وزيادة تعزيز العملية الديمقراطية في أنغولا تتصف إذن بأهمية كبرى. ولقد بوشر بإجراء تبادل بين البرلمانين السويدي والأنغولي لدعم هذه العملية.

ولا يزال يتعين الوفاء بالعنصرين الهامين السياسي والعسكري لاتفاقات السلام. ويتحتم بصورة خاصة إنجاز إدماج جنود مختارين من يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية وتنفيذ خطة التسريح دون مزيد من الإبطاء.

إن تطبيع إدارة الدولة في كافة أنحاء البلد مسألة هامة أخرى. فهو يتطلب قيام تعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والمحلية. وينبغي بذل كل الجهود من أجل إنجاز هذه العملية بينما تكون الوحدات العسكرية النظامية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا موجودة في أنغولا.

ودور الأمم المتحدة في تعزيز وتيسير عملية السلام الأنغولية سيظل دورا حيويا. وتدخُّل الأمم المتحدة مطلوب لبلوغ عملية السلام نهايتها وللمساعدة على تعزيز التقدم المحرز والسويد ستصوت لصالح مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم، والقاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لغاية

٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونؤيد كذلك اقتراح الأمين العام بأن تعقب بعثة التحقق الثالثة بعثة مراقبة. والانتقال بين بعثة التحقق الثالثة وخليفتها ينبغي أن يكون سلسا، ونحن إذن نؤيد تأييدا كاملا عزم الأمين العام على البدء بالتحضير لإجراء التغيير في تكوين وجود الأمم المتحدة وتركيز عملها في أنغولا.

وفيما ندخل فترة الانتقال هذه، يجب تكييف انسحاب الوحدات العسكرية التابعة لبعثة التحقق الثالثة مع التطورات في الميدان. ويجب كذلك أن نبقي في بالنا الحاجة المستمرة لكفالة أمن جميع موظفي الأمم المتحدة.

والسويد، من جهتها، أسهمت بتقديمها لبعثة التحقق الثالثة مراقبين عسكريين، وأفرادا من الشرطة المدنية، وخبراء في إزالة الألغام. ولا تزال أنغولا أحد المتلقين الرئيسيين للمساعدة السويدية في ميداني التنمية وإزالة الألغام والميدان الإنساني. وستستجيب السويد للنداء الموحد من أجل أنغولا الذي أطلقه الأمين العام مؤخرا. ونحن نحث الدول الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه. والإسهامات في النداء مطلوبة من أجل التنفيذ الناجح لخطة التسريح وإعادة الاندماج.

ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لنبني على التقدم المحرز فعلا، ونتحرك إلى الأمام لوضع الأساس لسلام دائم في أنغولا. وينبغي لأخصام الأمس بعدما قطعوا هذا الشوط أن يواصلوا السير على طريق السلم والوفاء بالالتزامات المتبقية وفقا لاتفاقات السلام. والمسؤولية النهائية عن إحلال السلام تبقى ملقاة على عاتق الأنغوليين أنفسهم. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لما يتعين إنجازه. والتزام السويد الطويل العهد التزام ثابت بعملية السلام في أنغولا.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعيد تأكيد امتناننا للأمين العام، وممثله الخاص، الأستاذ بلوندين بيي، والدول المراقبة الثلاث - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة - على الجهود التي يبذلونها من أجل مساعدة عملية السلام في أنغولا.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني أن أرحب بالنيابة عن حكومة كوستاريكا بتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وهو بالتأكيد معلم في التاريخ الحديث لأفريقيا والعالم. وإن تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وفاء ببروتوكول لوساكا مرحلة هامة جدا في عملية السلام في ذلك البلد، إذ يضع حدا للاقتتال الأخوي الذي دام فترة طويلة.

لقد كانت أمريكا الوسطى لسنوات قليلة ماضية مرتعا للحروب الأهلية التي هددت بأن تصبح دولية وبأن تدمر المنطقة، وعزمت بدعم من المجتمع الدولي على أن تقرر مصيرها بيدها وتتوصل إلى إحلال سلام عادل ودائم. ولذلك، نتفهم ونقدر تمام التقدير جسامة القرار الذي اتخذه الشعب الأنغولي بتحمل مسؤولياته بدعم من المجتمع الدولي وتضامنه. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بالدول المراقبة الثلاث وبالممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ بلوندين بيي.

وصحيح أنه لا تزال هناك مهام معلقة، وبخاصة بالنسبة لإدماج جنود يونيتا السابقين ضمن القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية، وفرار محاربين سابقين من مراكز الاختيار والتسريح، وتفكيك نقاط التفتيش غير القانونية؛ والمعلومات المتصلة بتسليح وقوام فصيلة أمن قائد يونيتا، وتسليم معدات اتصال يونيتا، والحالة المتعلقة بإذاعة يونيتا، ضمن أمور أخرى.

وقد صدمت كوستاريكا بما جاء في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة، الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة) بشأن "التقارير الأخيرة المتعلقة باشتراك الأطراف الأنغولية في النزاع في زائير". وإذا تحققت دقة هذه المعلومات، فستمثل خطرا كبيرا، خطر زعزعة الاستقرار، ليس فقط في أنغولا، بل في أجزاء أخرى من أفريقيا. وإذا كانت الحالة كذلك، وجب على الأطراف أن تمتنع عن أي تدخل في زائير.

وعلى الجبهة الإنسانية، ترى كوستاريكا أنه يجب مضاعفة جهود تسريح جنود يونيتا وإدماجهم في المجتمع، فهذا عامل هام جدا للاستقرار في المستقبل ولإرساء سلام دائم في أنغولا. وإلى جانب ذلك، يجب الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب أنغولا لأنه كما تشير الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام (S/1997/248)، أضر الجفاف بالبلد وأحدث أضرارا بالمحاصيل في المنطقة الساحلية وفي المقاطعات الشمالية، ولأن كثيرا ممن شردتهم الحرب لم يتمكنوا بعد

من العودة إلى أماكنهم الأصلية. ونأمل في أن تستعاد بمقدم الحكومة الجديدة سيطرة الدولة والوضع الطبيعي في جميع أنحاء البلد لكي تنفذ دون انتكاس برامج التطعيم وبرنامج تعقب أفراد الأسر، وتسريح الجنود الأطفال ومواصلة برامج إزالة الألغام، ضمن غيرها من البرامج.

وترى كوستاريكا أنه ينبغي للحكومة الجديدة في أنغولا أن تكفل أقصى رفاه لشعبها من خلال اتخاذ التدابير الاقتصادية الواجبة والحذرة لكي تخفض مستوى التضخم وتبطئ تدهور القوة الشرائية للسكان، كما يشير الأمين العام في الفقرة ٢٩ من تقريره (S/1997/248). وهذه بعض المشاكل التي يمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا على الشعب وأن تقوض الديمقراطية. ومن المؤكد أن يتطلب ذلك نهجا شاملا وبناء من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة المنظمات المالية الدولية.

وأخيرا، تحث حكومة كوستاريكا فخامة رئيس أنغولا والسيد سافمبي على عقد لقاء للنظر في الأمور التي يعتقدان أنها هامة بالنسبة للاستمرار في تعزيز عملية السلام، بوصفه مواصلة في الإسهام في نطاق جهود التعاون المثمر القائم بالفعل بينهما.

وأود أن أذكر موافقة كوستاريكا على تمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على أساس أن تحل محلها عندئذ بعثة لتعزيز السلام نأمل أن تحتوي على عنصر إنساني رئيسي وأن تكفل أيضا احترام حقوق الإنسان.

ونأمل أن يكون مشروع القرار الذي سيعتمد الآن استمرارا في الإسهام في بناء حلم شعب أنغولا في إرساء السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل ملاوي، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد روبادير (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نود، مثلنا مثل من سبقونا أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونتقدم بالتهنئة إلى سلفكم سفير بولندا وممثلها الدائم الذي ترأس أعمال المجلس في الشهر الماضي.

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة) الوارد في الوثيقة S/1997/304 في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أننا نبتهج مع المجتمع الدولي بأسعد الأنباء التي وصلت من أنغولا، ذلك البلد الجميل المليء بالناس الذين مس الكثير من قلوبنا جلدهم على الآلام والمعاناة.

وعلمنا أن الاحتفال بتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ كان احتفالا مهيبا ومؤثرا جدا. وقد حضره كثير من قادتنا، منهم رئيس ملاوي نفسه. وشهدوا التجديد الرمزي من جانب الحكومة الأنغولية ويونيتا لعهد لا يسمح لشعب أنغولا بأن يعاني من الآلام واليأس مرة أخرى. ويتوقع المجتمع الدولي الآن أن يحافظ الجانبان على وعودهما الجادة وأن يتخذا خطوات أكبر صوب تعزيز السلام والهدوء في جميع أنحاء أنغولا.

ولا شك في أن التطورات التي حدثت في هذا الجزء من منطقتنا في الأسبوعين الماضيين كانت مشجعة للغاية كما أنها تبشر بالخير لمستقبل أنغولا والمنطقة برمتها. ونحث الجانبين على مواصلة التحلي بالشهامة واتخاذ الخطوات الهامة اللازمة لتنفيذ ما تبقى من جوانب معلقة من بروتوكول لوساكا.

وكما لاحظ الأمين العام عن حق، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. ولحسن الحظ، فإن العناصر الأساسية يمكن تحقيقها. وكل المطلوب هو الإرادة الضرورية، ولا سيما من جانب يونيتا. ومن الحتمي أن تعالج بحسم كل الجوانب العسكرية والجوانب المتعلقة بالشرطة في العملية. ونطلب إلى اللجنة المشتركة أن تواصل الاضطلاع بالدور الإيجابي الذي تولته، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة إدماج جنود يونيتا ضمن القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية. والجوانب الأخرى للمسألة التي كانت موضع تعليق في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام تتطلب أيضا اهتماما ملحا. ومن المؤكد أن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي سيضيف حافزا جديدا لإيجاد حل حاسم ونهائي، ولبناء الثقة، وللالتزام الأمين بإقامة دولة جديدة في قارتنا. ويؤيد وفد بلدي بشدة عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

لقد بلغت الحالة في أنغولا الآن أحرج مراحلها وأدقها. ومن المهم أن نبذل جميعا قصارى جهدنا لكي نكفل ألا يتكرر الخطأ. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يضطلع بدور هام في ضمان عودة أنغولا إلى وضعها الطبيعي بالكامل. ولهذا نؤيد اقتراح الأمين العام كما ورد في الفقرة ٢٠ من تقريره. كما نؤيد نداءاته السابقة بتقديم المساعدات المالية وغيرها إلى أنغولا. وندعو المجتمع الدولي على التحديد إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعها في مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل عام ١٩٩٥.

ونود أن نختتم بالإشادة مرة أخرى بالأمين العام، وبالسيد أليون بلوندين بيي، ممثله الخاص، وبأفراد بعثة التحقق الثالثة، وبكل الذين ضحوا بحياتهم في هذه الرواية الحزينة المفجعة. هؤلاء الشجعان الذين عملوا بدأب بحثا عن السلام في أنغولا. وتبين أحداث الأسبوعين الماضيين أن الإخلاص والمثابرة يمكن أن يحققها صلواتنا بأن يسود الحب والسلام في أنغولا. وصلاتنا هي أن تجديد ولاية بعثة التحقق الثالثة وتحولها في نهاية المطاف سيساعدان أخيرا على تعزيز المكاسب التي تحققت من قبل.

وبصفتي أفريقيا، من بلد أفريقي ومن منطقة الجنوب الأفريقي، أرى أن مولد أنغولا من جديد يعزز النمو الجديد والأمل الجديد في أن بلداننا، التي عانت لمدة طويلة من هذا القرن من مشاكل بناء ديمقراطيات جديدة، تبدأ بتأن في إظهار الديمقراطية وفي مراعاة حقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ملاوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد اموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني عظيم السرور، أن أتوجه إليكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وإن إدارتكم الكفؤة التي ساعدت مجلس الأمن من قبل في الاضطلاع بمسؤولياته بصورة فعالة خلال النصف الأول من مدة خدمتكم في منصبكم، سيكون لها دونما شك أثر إيجابي على دراستنا للبند المعروض علينا اليوم، وهو بند يوليه بلدانا كلاهما أهمية قصوى. وتشعر البرازيل بالرضى على نحو خاص لرؤيتكم، أنتم الممثل الدائم للبرتغال، تترأسون مجلس الأمن، في وقت تكون فيه احتمالات تحقيق سلام دائم في أنغولا مشجعة جدا. وما ينطوي عليه هذا الظرف من رمز لن يمر دون إثارة الانتباه. وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير زبيغنيو فلوسفيتش، على قيادته المجلس أثناء رئاسته في شهر آذار/مارس.

وأود أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام على زيارته لأنغولا التي جاءت في الوقت المناسب، وتركت أثرا إيجابيا كبيرا على عملية السلام. وأن الجهود التي يبذلها ممثله الخاص، بلوندين بيي، ما زالت أساسية للإبرام الناجح للعملية. وبالمثل، تستحق جهود الدول المراقبة الثلاث التقدير.

لقد اجتمع المجلس أثناء الشهور الأخيرة في ظل مزاج قاتم من عدم الارتياح والتخوف إزاء الحالة في أنغولا. ولكن وقع يوم الجمعة الماضي حدث تاريخي ذو أهمية كبرى شهده الشعب الأنغولي في لواندا. فبعد أكثر من ٣٠ عاما على الحرب المدمرة، قامت حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بأداء اليمين الدستورية. وفي حين أن النكسات المتكررة التي حدثت في أنغولا لا تسمح لنا بالترحيب بالتطورات الأخيرة دون بعض الحذر، فإن إنشاء الحكومة الجديدة ينبغي الترحيب به فعلا بوصفه معلما تاريخيا. وإذ تضطلع حكومة واحدة موحدة لأنغولا بالمهام الشاقة المتمثلة في توفير الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية لجميع الأنغوليين وهما ما انتظروه طويلا، فإننا نأمل أملا خالصا بأن الانتقال الناجح إلى التعددية الديمقراطية سيحل، نهائيا، محل العنف والريبة اللذين وسما تاريخيا، العلاقات بين الحكومة ويونيتا.

وكان لرحلة الأمين العام الأخيرة إلى أنغولا دور حاسم في إبقاء العملية سائرة في الاتجاه الصحيح. وأسهمت اتصالاته مع الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس والدكتور جوناس سافمبي في التقريب بين الحكومة ويونيتا، وبالتالي توفير حافز إضافي لإجراء مناقشات بشأن برنامج حكومي. وبموافقة الجمعية الوطنية الأنغولية على مشروع قانون سبق الاتفاق عليه بين الحكومة ويونيتا، تم أخيرا التوصل الى تسوية مركز الدكتور سافمبي، وتم التغلب على آخر العقبات القائمة في وجه إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

وإننا نشعر بالاعتزاز لأن الأمين العام خلال إقامته في أنغولا قام بزيارة مقر الوحدة البرازيلية في كويتو. وكما كان الحال في الماضي، والآن أكثر من أي وقت مضى، فإن البرازيل لا تزال مستعدة للتعاون مع جميع الأنغوليين في بناء مستقبل أكثر إشراقا.

ونحن نوافق على ما يذكره الأمين العام في تقريره بأنه ما زال يتعين عمل الكثير. فتوسيع إطار الإدارة الحكومية لتشمل جميع مناطق البلاد، وتسريح الأفراد التابعين ليونيتا، والانتهاء من تشكيل القوات المسلحة الموحدة والشرطة الوطنية، ما زالت تشكل تحديات ينبغي مواجهتها. واقترح الأمين العام في تقريره تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واستبدالها بدءا من ١ تموز/يوليه ببعثة مراقبة. ونحن نرحب بهذا الاقتراح، ويحدونا أمل وطيد بأن السيناريو السياسي في أنغولا سيستمر في التحسن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يثابر في التدليل على استعداده لمساعدة الأنغوليين. والحجج المساقة تأييدا لاستبدال بعثة التحقق الثالثة ببعثة مراقبين مقنعة حقا في ضوء الاتجاهات الراهنة.

فالازدهار والمصالحة الوطنية في أنغولا باتا الآن في متناول أيدينا. وتود البرازيل أن تجدد الإعراب عن تضامنها الأخوي مع الشعب الأنغولي ونحن نتوقع وعدا بحقبة جديدة من السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الودية التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيرغ (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى من سبقوه من المتكلمين في تهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. فمهاراتكم المعروفة تؤكد لنا أن أعمال المجلس في أيد أمينة. ونهنئ أيضا سفير بولندا على إدارته الناجحة لمداولات المجلس أثناء الشهر المنصرم.

ونشكر الأمين العام على تقريره الواضح والمرضي عن الحالة في أنغولا. ونود كذلك أن نثني عليه، وعلى ممثله الخاص، السيد بلوندين بيي، وعلى ممثلي الدول المراقبة الثلاث على جهودها الدؤوبة لضمان عدم انحراف عملية السلام عن طريقها. والواقع أن هذه الجهود كوفئت بالإعلان عن سن تشريع بشأن مركز السيد سافمبي، وأداء نواب يونيتا اليمين وتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

وإن تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية حدث يستهل حقبة جديدة من السلام والاستقرار في أنغولا. وإن شعوب وحكومات منطقة الجنوب الأفريقي ترى أن هذه الحقبة تمثل امتدادا لعملية إقامة الديمقراطية في منطقتنا. وإننا نثني على الزعماء الأنغوليين لما أبدوه من حنكة سياسية.

وترحب جنوب أفريقيا بقرار اللجنة المشتركة بإرسال مجموعات خاصة إلى مراكز الإيواء والتسريح لتقييم الحالة وتحديد التدابير التي تساعد في الإسراع بدمج جنود يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية. وإننا نحث على التعاون مع اللجنة المشتركة في جهودها، إذ أن الوتيرة البطيئة لعملية اندماج جنود يونيتا وفرارهم من مراكز التسريح يظلان سببا للقلق ويتطلبان اهتماما عاجلا.

ويحدونا الأمل أيضا بأن يدلل الطرفان على حماسة لدى معالجة عملية تفكيك مراكز القيادة غير الشرعية ونقاط التفتيش ونزع سلاح المدنيين. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن التعاون القائم على حسن النية والثقة المتبادلة سيسهل تنفيذ جميع الاتفاقات الواردة في بروتوكول لوساكا.

ونود أن نشدد مرة أخرى على عجالة عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي. وهذا الاجتماع الذي طال انتظاره سيوفر فرصة نادرة للطرفين كي يعالجا المسائل الشائكة المعلقة ويرسما الطريق إلى الأمام.

وإن التفاؤل الذي ولدته التطورات الحالية في أنغولا ينبغي ألا يحجب التحديات الصعبة التي تنتظرنا. فأنغولا ستحتاج الى استمرار الدعم السخي من جانب مجتمع المانحين. وهذا الدعم حاسم بالنسبة لإعادة تعمير وتطوير البيئة الاقتصادية التي مزقتها الحرب ولتهيئة بيئة تفضي الى إعادة الاندماج الاجتماعي.

ويؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ثم إنشاء بعثة للمراقبين في أنغولا تابعة للأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وإن إنشاء بعثة مراقبين ضروري للانتهاء من المهام العسكرية وغيرها ولتعزيز عملية المصالحة الوطنية. ونعتبر أن تنفيذ هذه التوصية أساسي لضمان تثبيت الاستقرار والسلم الدائم في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل أوروغواي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بينيتز - ساينز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): شعر وفدي بضرورة أن يتكلم في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع لأننا نرى أن عملية حفظ السلام في أنغولا دخلت مرحلة مزدوجة الأهمية: فهي مهمة لبلدي، أوروغواي. وهي مهمة بالنسبة لعملية السلام ذاتها. هي مهمة لأوروغواي لأنه، مع انسحاب قواتنا مؤخرا، نشعر بأننا وصلنا مرحلة جديدة في الطريق الطويل الذي سارت عليه أوروغواي لسنوات عديدة بالإسهام في حفظ السلام في مناطق كثيرة من العالم. فقد كانت أول بعثة من هذا النوع في عام ١٩٣٥؛ قبل وجود الأمم المتحدة بسنوات عديدة؛ وقد اشتركنا في ١٤ بعثة منذ إنشاء هذه المنظمة وساهمنا بنحو ٨٠٠٠ جندي.

وفي حالة أنغولا، كان أفراد وحدة أوروغواي أول جنود يتم وزعهم في منطقة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، في أعقاب اتفاقات السلم لعام ١٩٩٤ التي مكنت أنغولا من التمتع بأطول فترة من فترات السلام التي عاشتها خلال السنوات الثلاثين الماضية. ومنذ ٢٠ يوما، تم انسحاب كتيبة أوروغواي، ولم يعد هناك سوى ٧٠ جنديا من الجنود الأصليين العاملين هناك والبالغ عددهم ٨٠٠ جندي.

وتحملنا مسؤولياتنا مع البلدان الأخرى المساهمة بالقوات، ونحن نعلم أننا كنا عنصر استقرار في عملية السلام. ونفخر بمشاركتنا في هذه القوة في خدمة الأمم المتحدة.

وكما يتضح من تعليقاتي، فإن بلدي سعيد جدا لأنه ساهم في بعثة أخرى في خدمة السلام العالمي. إن الخبرة الجديدة التي اكتسبناها سمحت لنا بإثراء الروح المهنية لقواتنا المسلحة، ونقف دائما على الاستعداد لتزويد الأمم المتحدة بدعمنا، سواء في بعثات جديدة لحفظ السلام، أو بنقل خبرتنا - كوسيلة أخرى يمكن أن تساهم بها أوروغواي في خدمة المنظمة.

إننا نعترف ونرحب بصورة خاصة، بما ساهم به الأمين العام، من خلال زيارته إلى أنغولا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٧. فقد انعكست نتائج تلك الزيارة في التعليقات التي أبداها في ١١ نيسان/أبريل وكذلك في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة). وأود أيضا أن أضيف أن أوروغواي تقرر ما أبداه كل من الأمين العام وممثله الخاص وقائد القوات من مسؤولية وحساسية في الاضطلاع بالولاية المعهودة إليهم.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن الوقت الحالي بالغ الأهمية بالنسبة لعملية السلام نفسها. فبالرغم من التفاؤل الظاهر في التقرير، ما زال المستقبل ينطوي على التحدي المتمثل في تحقيق سلام دائم في أنغولا. إن تمديد إدارة الدولة إلى كامل الإقليم هدف يتعين تحقيقه في أقرب وقت ممكن. وما زالت إعادة إدماج للمحاربين السابقين في المجتمع الأنغولي مسألة تثير القلق. ونطالب برصد عملية نزع سلاح السكان عن كثب. إن بطء الإدماج في القوات المسلحة وكذلك الخطر المتمثل في احتمال تدخل الأطراف الأنغولية في زائير هي أكثر الجوانب المثيرة للقلق في هذه المسألة. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى مزيد من التعاون من جانب البلدان المتقدمة النمو، بحيث يمكن ضمان المساعدة في التسريح وتوفير التمويل في الوقت المناسب.

لقد أشار الأمين العام بشكل محدد في تقريره إلى ضرورة الاستعداد لبعثة المراقبة التي ستحل محل بعثة التحقق الثالثة. وفي الوقت نفسه، يتعين أن نفترض أن الأمم المتحدة لا تستطيع البقاء في أنغولا إلى الأبد. ومع إتمامنا توا لخطة الانسحاب، علينا أن ندرك أيضا مسؤوليتنا المستمرة عن تعزيز الوجود المدني والإنساني في المنطقة. ويلزم أن تتم العملية الانتقالية بشكل سلس، حتى لا تطمس المشاكل الناشئة في بعض المناطق النصر

الذي تحقق بالفعل: النصر المتمثل في منح أنغولا أطول فترة سلام نعمت بها خلال العقود الثلاثة الماضية.

إن أوروغواي على استعداد تام للاستمرار في المشاركة في تعمير أنغولا، في حدود إمكانياتها، وهي مستعدة لتقديم دعمها لأي عملية أخرى مقررة لبعثة التحقق الثالثة. وفي هذا الصدد، نعلن أننا حاليا في وضع يسمح لنا بتقديم مراقبين إضافيين من مراقبي الشرطة للوزع في الميدان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي الانضمام إلى المتكلمين السابقين في توجيه خالص تهانينا إليكم لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ويسعدنا بصورة خاصة أن نراكم ترأسون مداولات المجلس حول البند الهام المعروض عليه اليوم. ونود أيضا أن نشيد بسلفكم للأسلوب اللامع الذي أدار به أعمال المجلس في الشهر الماضي.

اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للأمين العام على الدور الذي قام به في عملية السلام في أنغولا، خاصة خلال زيارته الأخيرة لذلك البلد. فقد أعطت زيارته زخما جديدا لهذه العملية، وشجعت على إعادة تأكيد التزام كل من حكومة أنغولا ويونيتا بتنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما.

إن شعب وحكومة موزامبيق شاهدا بعظيم الفرح والترحيب تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا بعد سنين عديدة من التسويف ومعاناة بدت لا نهائية بالنسبة للشعب الأنغولي. إن تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا وعودة نواب يونيتا إلى مقاعدهم في الجمعية الوطنية خطوة هامة نحو استقرار وتطبيع الحالة في أنغولا. لقد اقترب شعب أنغولا، أكثر من أي وقت مضى، من الحل النهائي للنزاع المدمر، ومن تحقيق السلام الدائم.

إن بإمكان الأنغوليين الآن أن يركزوا جهودهم على التعمير الوطني والإنعاش الاقتصادي والنهوض بتنمية بلدهم. ونحن نتوجه بالتهنئة إلى الشعب الأنغولي على الشجاعة وروح المصالحة التي أظهرهما.

إن إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية خطوة هامة ولكنها ليست غاية في ذاتها. فهناك الكثير مما يلزم عمله لتنفيذ جوانب أخرى من بروتوكول لوساكا. وهناك حاجة للتحرك بسرعة لتطبيع إدارة الدولة في جميع أرجاء البلاد، ولإكمال تشكيل القوات المسلحة الموحدة والشرطة الوطنية، ولتسريح العناصر العسكرية الزائدة عن الحاجة في يونيتا. وقد يسبب العدد الكبير من الفارين والغائبين من مراكز الاختيار والتسريح مشاكل ويهدد العملية السلمية بالخطر. ولذلك فإن استمرار التزام وعزم حكومة أنغولا ويونيتا مطلوب للتوصل بعملية السلام إلى خاتمة ناجحة.

وينبغي أن تحافظ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام على حرصهما على دعم شعب أنغولا للتغلب على التحديات التي تواجهه اليوم. ولقد نظر وفدي بعناية في التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونحن نرحب بتوصية الأمين العام إلى مجلس الأمن للموافقة على تمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة ستساعد شعب أنغولا على توطيد عملية المصالحة الوطنية لتؤدي إلى تهيئة ظروف تفضي إلى الاستقرار السياسي والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

ومرة ثانية نعيد تكرار تقديرنا لكل من يساهمون نحو تحقيق سلم دائم في أنغولا مما يؤدي إلى خلق بيئة مواتية للتنمية ليس فقط في أنغولا، وإنما في منطقة الجنوب الأفريقي برمتها. ونتوجه بشكر خاص إلى الممثل الخاص للأمين العام السيد بلوندين بيي، والدول المراقبة والبلدان المساهمة بقوات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الكاميرون. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مباي (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن مدى غبطة وفد الكاميرون لرؤيتكم في رئاسة مجلس الأمن، في وقت دخلت فيه أنغولا، التي تربطها بالبرتغال علاقات تاريخية عريقة، مرحلة حاسمة في عملية السلم والوحدة والمصالحة الوطنية. ونحن على اقتناع بأن أعمال المجلس تحت رئاستكم ستتكلل بالنجاح. ونتوجه أيضا بالتهنئة إلى سعادة سفير بولندا السيد زبغنيو مانيا فلوسفيتش على المهمة الممتازة التي أنجزها في رئاسته للمجلس خلال الشهر المنصرم.

كما نجدد للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، تقدير الكاميرون والقارة الأفريقية بأكملها لجهوده الدؤوبة التي لا تكل من أجل السلم في العالم منذ توليه قيادة المنظمة.

(تكلم بالانكليزية)

أتكلم أيضا بصفتي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقدير منظمة الوحدة الأفريقية للتقرير المشجع (S/1997/304) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، المطروح على المجلس عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

إن التطورات الأخيرة - أي إقرار الجمعية التشريعية للتشريع المتعلق بمنح مركز خاص لزعيم يونيتا، وأداء نواب يونيتا اليمين الدستورية وتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية - كلها خطوات تاريخية في اتجاه السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية. إن هذه التطورات عظيمة لأنها تفتح نافذة الفرص الطيبة للشعب الأنغولي، الذي تحمل طويلا الألم والمعاناة والآثار المدمرة لحرب الأشقاء.

وعلى ضوء هذه التطورات الجديدة في أنغولا، تتوجه منظمة الوحدة الأفريقية بالتهنئة إلى حكومة أنغولا ويونيتا على رؤيتهما وتصميمهما من أجل تعزيز وحدة ومصالحة شعب أنغولا. وتهنئ منظمة الوحدة الأفريقية أيضا الولايات المتحدة، والبرتغال، والاتحاد الروسي والبلدان الأخرى على ما أبدته من مثابرة والتزام وعزم لمساعدة الطرفين في الوصول إلى هذا اليوم الجديد في تاريخ أنغولا. وتتوجه منظمة الوحدة الأفريقية كذلك إلى الأمين العام وإلى ممثله الخاص السيد أليون بلوندين بيي بعميق تقديرها للجهود التي لا تكل والتي قاما وما فتئا يقومان بها من أجل تحقيق السلم النهائي في ذلك البلد الشقيق المنكوب.

وتشارك منظمة الوحدة الأفريقية وجهة النظر القائلة بأنه بقدر ما يرحب المجتمع الدولي بهذه التطورات المشجعة، فهناك الكثير مما يتعين عمله للترشيح والبناء على هذه النوايا الحسنة التي بدرت من يونيتا وحكومة أنغولا. ولهذا يقع على عاتق المجتمع الدولي وكل أولئك الذين اضطلعوا بدور ما في إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية واجب أخلاقي وسياسي بمواصلة مؤازرتهم للممثل الخاص للأمين العام في جهوده. والأسباب بأن يواصلوا مؤازرتهم بديهية وغنية عن البيان. ولكن إذا كان هناك سبب واحد يوجب علينا مواصلة اهتمامنا فهو أن النار التي تشتعل في دار جارك سوف تبلغ دارك إذا لم تتحرك في الوقت المناسب لإخمادها. وبعبارة أخرى، ثمة ضرورة تقتضي أن تكون أنغولا بمنأى عن الأزمات على حدودها.

وإن التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا هو الهدف الذي تتمنى منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي أن يرياه قد تحقق. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نثابر في المهمة وأن نشجع حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لحل جميع المسائل المعلقة. وإذا كان هناك وقت يجب على المجتمع الدولي أن يبقي فيه على اهتمامه بأنغولا، فهو الآن. والمجتمع الدولي يدين بذلك لشعب أنغولا، وأن منظمة الوحدة الأفريقية تحث مجلس الأمن على مواصلة اهتمامه بأنغولا حتى تحقيق الهدف النهائي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثلة الأرجنتين. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): كما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير، كانت الأحداث التي جرت في أنغولا خلال الأسبوعين الماضيين مشجعة جدا. فتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وتسنمها مقاليد السلطة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ - مع

تعيين أربعة وزراء وسبعة نواب وزراء من يونيتا، وأداء ٦٧ نائبا اليمين الدستورية من أصل ٧٠ من نواب يونيتا في الجمعية الوطنية، واعتماد الجمعية لقانون بمنح مركز خاص للسيد جوناس سافمبي - تسمح لنا بأن نقول مع الارتياح العميق إنه بعد أكثر من عشرين عاما يبدو أن هذا الصراع بين الأشقاء قد خلفناه وراءنا وأن هناك التزاما مخلصا بعملية السلام.

وفي هذه اللحظات الحاسمة يستحق منا شعب أنغولا كل الإعجاب، فقد ظل يحافظ، في مواجهة كل الظروف الصعبة، على إيمانه بالهدف الذي يشترك فيه أبناؤه، ألا وهو السلام والحرية والعدالة والرخاء، وتحمل في سبيل ذلك كل معاناة الحرب بصبر وثبات.

ولا مفر من تقديم تضحيات وتنازلات متبادلة من أجل السلام الدائم المستقر، ومن ثم فإننا ندعو مرة أخرى طرفي النزاع في أنغولا ألا يدعا تلك الفرصة الجديدة الثمينة تفلت من أيديهم، وأن يعملا معا لأداء مهمة توطيد السلام عن طريق حل جميع المسائل المعلقة في بروتوكول لوساكا. ومن الضروري في هذا الصدد إكمال عملية توحيد القوات المسلحة والشرطة في أنغولا وتجريد أفراد يونيتا الزائدين عن الحاجة من السلاح. ولا بد من الإسراع بشكل جدي في مهمة إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع وبسط إدارة الدولة بشكل طبيعي في جميع أرجاء البلاد.

وفي هذا الإطار نأمل أن يتم اللقاء بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي بأسرع وقت، فهذه مسؤوليتهما التي لا فكاك منها تجاه الشعب الأنغولي.

لقد اشتركنا في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بدافع من التزامنا بالسلم والأمن الدوليين وصداقتنا للشعب الأنغولي. ونعتقد أن البعثة قد قامت، ولا تزال تقوم، بدور هام في عملية السلام. ومن ثم فإننا نؤيد توصية الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي لا تكل التي بذلتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبرتغال، والتي بذلها الممثل الخاص للأمين العام السيد بلونديين بيي، من مواطني مالي، من أجل البحث عن حل سلمي للنزاع. كما ينبغي أن ننوه بصفة خاصة بقرار الأمين العام زيارة أنغولا وعقد محادثات صريحة ومباشرة وموضوعية مع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي.

وفي الختام أود باسم وفد الأرجنتين أن أحييك، سيدي الرئيس، على مبادرتك بالتشجيع على عقد اجتماعات رسمية لمجلس الأمن، وأن أعرب عن تقديرنا الصادق والعميق لتلك المبادرة، لأن ذلك إسهام ضروري في إشاعة الشفافية في أعمال المجلس وإضفاء الشرعية على قراراته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين على كلماتها الرقيقة.

المتكلم التالي هو ممثل ليسوتو، وأدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد مانغويلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه التهنئة إليكم، سيدي الرئيس، نيابة عن حكومتي، على تبوئكم رياسة مجلس الأمن عن شهر نيسان/أبريل، وأود أن أثني أيضا على سلفكم لما قام به من عمل ناجح خلال الشهر الماضي.

ويود وفدنا أن يرحب ترحيبا حارا بالتقرير الإيجابي الذي قدمه الأمين العام بشأن أنغولا، ويكرر الإعراب عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام السيد بلونديين بيي. إن ما أبداه الأمين العام السيد كوفي عنان والسيد بلونديين بيي من التزام بعملية السلام في أنغولا ودعم لها كان فتحا هاما نحو حقبة جديدة من السلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في أنغولا.

حين تحدثت أمام مجلسكم الموقر في آخر مرة في شباط/فبراير حدد المجلس هدفا لجميع الأطراف بإظهار مزيد من الالتزام بعملية السلام. وكانت آمالنا معلقة على قيام ممثلي يونيتا في البرلمان بأداء اليمين القانونية، وتشكيل حكومة وحدة ومصالحة وطنية، باعتبار ذلك الخطوة التالية نحو تحقيق الجدول الزمني للأهداف التي تم الاتفاق عليها طواعية بين الحكومة الأنغولية ويونيتا. ولقد شجعتنا بعض الخطوات التي قام بها الطرفان لإحياء الزخم على طريق عملية السلام، ولكننا كنا نشعر بالتشاؤم وأعربنا عن شكوكنا بسبب التأخيرات في تنفيذ المسائل السياسية والعسكرية المعلقة.

ونحن اليوم نشعر بالسعادة لأن آفاق السلام الدائم في أنغولا أصبحت أكثر إشراقا من أي وقت مضى: فقد وافقت الجمعية الوطنية على تشريع يمنح زعيم يونيتا السيد سافمبي مركزا خاصا، وأدى النواب من يونيتا اليمين أمام الجمعية الوطنية، ونصبت حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وهي جهود مشكورة وخطوات حاسمة نحو إكمال النواحي الأخرى في بروتوكول لوساكا وتنفيذها تنفيذا كاملا.

إننا نثني على جميع الأطراف لما أبدوه من التزام ولتكريس أنفسهم من جديد للسلم والاستقرار والرخاء في أنغولا. ونهنئ نساء أنغولا ورجالها على تضحياتهم وجهودهم. فقد واجهوا مختلف الصعوبات التي هددت عملية السلام الهشة ولم يتوانوا عن السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية السلمية. وإننا نشارك الأمين العام أمله في أن يتحقق الآن تقدم ملموس وسريع نحو إكمال تنفيذ الجوانب الأخرى لبروتوكول لوساكا بروح من التعاون والتراضي كالتي أبداها الطرفان حتى الآن. وتحدونا الثقة في أن عملية السلام في أنغولا لن تتعرض أبدا لخطر الاستطالة من قبل أي من الطرفين.

وبالنظر إلى أن أحد الأهداف الكبرى، وهو إقامة حكومة وحدة ومصالحة وطنية، قد تحقق، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لشعب أنغولا. وفي هذا المنعطف الحاسم يصبح من الضروري تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ حتى يتأكد قيام أنغولا بإنشاء جيش واحد وقوة شرطة واحدة لأنغولا الموحدة. لذلك يرحب وفدنا بتمديد ولاية البعثة ويؤيد الترتيبات الانتقالية التي يوصي بها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/1997/304.

ويفيد تقرير الأمين العام بأن العمل المطلوب لا يزال كبيرا حتى يتوطد سلم دائم ومصالحة وطنية في أنغولا. فهناك تحد ينبغي مواجهته وهو إدماج جنود يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية ونزع سلاح الأفراد الزائدين عن الحاجة، وحل المشكلة الشائكة التي يمثلها الفارون والغائبون. وفي ضوء التطورات الإيجابية الأخيرة، نحث جميع الأطراف على مواصلة التحلي بالإرادة السياسية والاستفادة من النوايا الحسنة واستثمار جو التفاهم بالتعاون في مواجهة المهام المتبقية للحفاظ على أنغولا حرة. وأعظم التحديات أمام حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية هو تمهيد السبيل لإجراء انتخابات حرة نزيهة بتهيئة الظروف السياسية والمرافق الأساسية التي تتيح الاختيار الديمقراطي الحر. لذلك من الضروري استمرار وجود المجتمع الدولي في أنغولا في شكل بعثة مراقبة بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، للمساهمة في بناء السلم بعد الصراع.

وختاما يود وفدنا أن يعرب عن امتنانه لمجتمع المانحين الدولي وللدول المراقبة الثلاث لدعمها ومساندتها القيمين وجهودها في مساعدة شعب أنغولا الذي يتطلع إلى سلام طال انتظاره وهم أولى الناس به.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليسوتو على كلماته الرقيقة.

المتكلم التالي هو ممثل هولندا، وأدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بالتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي. والدول التالية تعتبر نفسها مشتركة في هذا البيان: بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية السلوفاكية، رومانيا، سلوفينيا، قبرص، لتوانيا، هنغاريا. كما تود ايسلندا والنرويج أن تشترك في هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/أبريل الذي يشكل احدى أهم الخطوات في عملية السلام التي بدأت في لشبونة عام ١٩٩١ وتجددت في لوساكا عام ١٩٩٤، والذي يضع أنغولا على طريق مبشر بالخير للتنمية لصالح جميع الأنغوليين. ونود أن نهنئ الشعب الأنغولي وأن نعرب عن أصدق تمنياتنا للحكومة الأنغولية الجديدة بمزيد من توطيد عملية السلام. وعلاوة على ذلك، نود أن نشيد بالأمين العام، الذي كانت زيارته المواتية تماما لأنغولا عاملا رئيسيا في تحقيق هذه الانطلاقة، وكذلك بممثله الخاص، الأستاذ بيي، وبالدول المراقبة الثلاث، على الدور الذي لا غنى عنه الذي قاموا به في تشكيل الحكومة الجديدة.

والحركة الشعبية لتحرير أنغولا ويونيتا وأحزاب المعارضة الأخرى يمكنها، بل يجب عليها أن تقطع جنبا الى جنب آخر ميل على طريق التنفيذ الكامل لبروتوكولات

لوساكا والمصالحة الوطنية. وبالنظر الى الصعوبة البالغة التي اتسم بها الطريق المؤدي الى حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، سيكون بناء الثقة على نحو مستمر بين عناصرها أمرا لازما. وفي هذا السياق، سيكون عقد اجتماع مبكر بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافمبي خطوة هامة. وكذلك يجب أن نضع في الحسبان أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل تحقيق نفس وحدة الإدارة على صعيد المحافظات والصعيد الوطني التي تحققت على الصعيد المركزي.

وبإنشاء الحكومة الجديدة، يصبح الطريق مفتوحا أمام الاستكمال التام للمهام الحيوية، مثل تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية ومناقشات السياسة العامة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن المطلوب تحقيق تقدم عاجل في إدماج قوات يونيتا بالجيش الأنغولي والشرطة الوطنية، وكذلك في مجال التسريح. ونرحب ببدء برنامج التسريح العاجل يوم السبت الماضي. ويجب أن يعود ٠٠٠ ٢٧ جندي هربوا من مناطق الإيواء في أقرب وقت ممكن، وأن يجري تسريحهم. ويجب أن تستكمل الآن أيضا المهام السياسية المعلقة.

لقد قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعما سياسيا وماليا وماديا وبشريا كبيرا في أنشطة إزالة الألغام في أنغولا. ونأمل أن يتحقق نقل المسؤولية المخطط له عن دعم البرنامج الوطني لإزالة الألغام من بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القريب العاجل لضمان مستقبل البرنامج. ولهذا نتطلع الى توقيع وثيقة مشروع تنمية القدرة الوطنية على إزالة الألغام في أنغولا في وقت مبكر.

وقد لاحظنا نية الأمين العام في استكمال الخفض المرحلي للوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بنهاية آب/أغسطس من هذه السنة. وفي نفس الوقت، نشعر بأن الأمم المتحدة لا تزال يتعين عليها القيام بدور داعم لعملية السلام. وبالتالي، نتفق مع الأمين العام في توصيته بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بمفهوم أن العملية ستشرع تدريجيا في التحول الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، التي من المقرر أن تنشأ رسميا في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وبالإضافة الى استكمال المهام العسكرية المتبقية، ستقوم تلك البعثة بالتركيز على الجوانب السياسية والشرطة وحقوق الإنسان، بالإضافة الى البرامج الإنسانية والإعلامية العامة التي تستهدف توطيد عملية المصالحة الوطنية. ونولي أهمية خاصة لوزع موظفي حقوق الإنسان ومراقبي الشرطة، الذين سيرصدون الامتثال لاتفاقيات السلام، بما في ذلك حرية الحركة في جميع أنحاء البلد.

ونود، مرة أخرى أن نثني على موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الذين يؤدون عملهم في ظروف صعبة دائما. ومن الأهمية بمكان ضمان سلامتهم باستمرار سواء في الوقت الحاضر أو خلال أي وجود مستقبلي للأمم المتحدة في أنغولا.

لقد أصدر الأمين العام، خلال زيارته لأنغولا، نداء الأمم المتحدة الموحد لعام ١٩٩٧، الذي يتضمن احتياجات إنسانية بالإضافة الى أساس للإنعاش وإعادة البناء. ويمكن أن تطمئن الحكومة الجديدة الى أن جهودها في إعادة بناء أنغولا المتصالحة في إطار عملية السلم ستلقى رغبة في التعاون بنشاط من جانب الاتحاد الأوروبي. وبالمساعدة الدولية يمكن بالتأكيد تحقيق توطيد ناجح لعملية السلام والحكم الصالح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل زمبابوي. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بابتهاج هائل وأمل متقد بتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا. ولا يسعني إلا أن أردد بكل قوة ملاحظات الأمين العام:

> "لم يكن هذا البلد أبدا قريبا بهذه الدرجة من الحل النهائي لنزاعه المدمر وبلوغ سلام دائم." (S/1997/304، الفقرة ١٧)

وتبين الأحداث الدرامية في الاسبوعين الماضيين بجلاء أن شعب أنغولا يقرر مصيره بنفسه. فالخطوات الحيوية التي ظلت حبيسة مكاتب التصميم والتدابير التي ظلت طويلا على قائمة الأمور التي يجب إنجازها، حققت كلها فجأة، تحولا جذريا، وأدرجت، قائمة الإنجازات،

الإنجازات الحقيقية. وأن تطبيع مركز السيد سافمبي، وأداء نواب يونيتا اليمين الدستورية والتنصيب التاريخي لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، كل هذا وفر لشعب أنغولا قبضة ثابتة وقوية على مناقب السلم، وأثار آمالنا بإشراف يوم جديد على ذلك البلد، وقد حدث كل هذا بالرغم من إحباطات الماضي الكثيرة وجهود السلم الفاشلة.

وتهنئ زمبابوي من كل قبلها شعب أنغولا على الخطوات المرموقة التي خطاها الى الأمام في عملية السلام. وأن الحضور الشخصي لفخامة رئيس زمبابوي، روبرت غبريال موغابي، أثناء تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في لواندا، كان تعبيرا بليغا من جانب بلـدي، بـل ومن جانب المنطقة دون الإقليمية عن دعم لا يتزعزع لعملية السلام في أنغولا، ودليلا على التزامنا بحسن النية صوب أشقائنا في أنغولا. ويراود شعوب المنطقة وطيد الأمل في أن يكون تقويم أنغولا الجديد ولكن المرصع بالإنجازات بشير خير بروح من التعاون والوفاق المتبادل التي كانت السمة الأصلية لاتفاقات لوساكا.

وفي هذا المقام، نهيب بشعب أنغولا أن يستفيد من هذا النجاح والنوايا الطيبة والتوقعات الكبرى، وأن يتحرك بسرعة نحو اختتام المهام السياسية والعسكرية والإدارية التي التزم بتنفيذها بغية جعل السلم الدائم حقيقة لا رجعة فيها في بلده.

ونتطلع نحو إحراز مزيد من التقدم في جملة أمور، منها تطبيع إدارة الدولة في كافة أنحاء البلد، وإنهاء تشكيل القوات المسلحة الموحدة والشرطة الوطنية، وتسريح من تبقى من الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

وفيما نتطلع نحو توطيد السلام في أنغولا، سنواصل، نحن في الجنوب الأفريقي، وضع ثقلنا الكامل وراء جميع الجهود الرامية إلى تعزيز تلك العملية. وزمبابوي، من خلال رئاستها للجنة المخصصة لأنغولا التابعة لمنظمة الوحـدة الأفريقيـة والجهـاز المعني بالسياسات والدفاع والأمن التابع للجماعـة الإنمائية للجنوب الافريقي، ستواصل استخدام مساعيها الحميدة لتوسيع أفق السلام.

وأود أن أختم كلامي بالقول إننا نرحب بتوصية الأمين العام ونؤيدها كامل التأييد، وهي التوصية التي تقضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لغاية ٣٠ حزيران/يونيه، فضلا عن تشكيل بعثة متابعة في شكل بعثة للأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا. وكذلك من الأهمية الحاسمة بمكان أن يعزز المجتمع الدولي جهود بناء السلام التي يجب أن تبدأ الآن. وينبغي أن تتضمن هذه الجهود في فترة ما بعد الحرب إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة، وإعادة توطين اللاجئين والمشردين في الداخل، فضلا عن التصدي للتحدي الهائل المتمثل في إزالة الألغام البرية.

إننا نشيد ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وبالأمين العام وممثله الخاص، وبالدول المراقبة الثلاث، وبمنظمة الوحدة الافريقية وببلدان المنطقة دون الإقليمية، لأن الإسهامات الجماعية والمشتركة التي قدموها ساعدت في التهيئة للقفزة التي تحققت في عملية السلام الأنغولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آل خليفة (قطر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة وعلى ترؤسكم لها. وأود في الوقت نفسه أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم من خلالكم شكري إلى سلفكم، زميلنا من بولندا.

يشرفني ويسرني أن أرحب نيابة عن المجموعة الآسيوية وبلدي بتشكيل الحكومة الجديدة للوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا. وهذا المنعطف منعطف هام بحق في التاريخ الأفريقي. فبعد عقود من الحرب الأهلية، اتفق الشعب الأنغولي على إحلال السلام والاستقرار في بلده. وإن اتفاق السلام هذا هو مصدر اعتزاز ليس للقارة الأفريقية فحسب، وإنما أيضا للعالم بأسره. ويحدونا الأمل في أن يخلف آثارا بعيدة المدى على حالات الصراع حول العالم.

وفي هذا الصدد، نهيب بالشعب الأنغولي أن يحافظ على ما حققه سياسيا، وأن يعززه على أساس بناء السلام والتنمية الاقتصادية. وبغية تحقيق هذا الهدف، نتفق مع

الأمين العام في اعتقاده بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يحافظ على اهتمامه بأنغولا حتى يتحقق التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا.

إن قصة النجاح في أنغولا لم تكن لتتحقق من دون الالتزام والاسهامات السخية من مجتمع الأمم. واليوم، نشعر بروح جديدة لدى الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في صنع السلام وحفظ السلام. وإنني على ثقة بأن الأمين العام وموظفيه لن يدخروا جهدا في إنجاز هذا الاتفاق التاريخي. فمن أجل هذا يستحقون تقديرنا وتأييدنا المتواصل حتى تفي الأمم المتحدة بأهدافها المتمثلة في صون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، مثلما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل بيرو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غويلين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. واسمحوا لي أيضا بأن أقدم تهانئنا إلى سلفكم، الممثل الدائم لبولندا، السفير فلوسفيتش.

يسرني أن أتكلم بالنيابة عن وفد بيرو. وأعرب أيضا عن مشاعر بلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مهتمة بهذه الجلسات بشأن الحالة في أنغولا. ونود بصورة خاصة أن نرحب بالتنصيب الذي حدث مؤخرا لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا. فطوال هذه السنين شهدنا الطريق الصعب الذي تعين شعب أنغولا أن يسلكه بغية الوصول إلى هذه المرحلة الهامة. وإن تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية خطوة أساسية نحو الوعد بتعزيز السلام والديمقراطية ليحلا محل الريبة والعنف اللذين ضربا شعب أنغولا بعنف.

إننا نرحب بالخطوة التي اتخذها الأمين العام، السيد كوفي عنان، في لوساكا في آذار/مارس الماضي. فقد أعطى زخما حاسما لإنجاز الاتفاق النهائي بين الطرفين الأنغوليين. والجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ اليون بلوندين بيي، وجميع البلدان التي تضطلع بجهود الوساطة، جديرة بالتنويه أيضا. فلقد كان لكل هذا أثر قيم في تحقيق هذا الحدث.

وإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما فتئت تتطلع إلى هذه المرحلة لأن نكسات متعاقبة عرّضت العملية بأسرها للخطر منذ التوقيع على "اتفاقات السلام" في عام ١٩٩١ وبروتوكول لوساكا في عام ١٩٩٤. والمرحلة الانتقالية التي توشك أن تبدأ ستكون صعبة، ومعقدة، وحساسة. وسيكون حيويا خلال هذه المرحلة الحصول على دعم الأطراف الثابت والتزامها بتحمل مسؤولياتها وفقا للاتفاقات التي وقعتها.

وتوجد إذن مسؤولية خاصة يتحملها الطرفان فيما يتعلق بالأمم المتحدة. فسلام الشعب الأنغولي وأمنه وتنميته، وهو الذي عانى الأمرّين، هي حقوق لا يسعنا أن نتجاهلها. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام بتحويل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في نهاية ولايتها إلى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة. ونعتقد أن ما تم التوصل إليه ببذل هذا الجهد الكبير يمكن أن يضيع من دون هذا الأمر.

إن أنغولا تتطلب على نحو عاجل عملية إنعاش وإعادة إعمار. ويجب سد احتياجات أساسية. فتنمية الموارد البشرية وتدريبها أمران ضروريان بصفة خاصة. ونعتقد أن هذه الحالة نموذجية لإعادة إعمار أي بلد. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا من خلال قيام المجتمع الدولي ببذل جهود عضوية ومتضافرة مخطط لها بعناية - مثلما اقترح مختلف أعضاء الأمم المتحدة والأمانة العامة - بغية توطيد السلام والأمن الداخلي.

ونأمل أن يحرك السلام في أنغولا الأطراف المتورطة في صراعات في أجزاء أخرى من أفريقيا، لأن شعوب هذه القارة لها الحق في الحياة وفي الأمن اللذين نؤمن جميعنا بهما بصفتنا أفرادا أو أعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل بوتسوانا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب بوتسوانا ترحيبا حارا بتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا مؤخرا. وأملنا وطيد في أن هذا التطور السياسي الهائل سيضع أنغولا على الطريق صوب السلام والاستقرار اللذين لا رجعة فيهما. لقد عانى شعب أنغولا؛ ونزف الدم ومات دون داع لمدة أطول مما يجب. وقد حان الوقت لإحالة هذا الماضي التعيس إلى متحف التاريخ.

ويشير التنصيب إلى عهد جديد من الأمل في السلام لأنغولا وللجنوب الافريقي. والسلام في أنغولا سلامنا، إنه سلام لجميع دول الجنوب الأفريقي. ووجود قادة المنطقة، بما فيهم رئيس دولتي، في احتفال التنصيب يشهد على البعد الإقليمي لعملية السلام الأنغولية. ومنطقة الجنوب الأفريقي، مثلها مثل جسم الإنسان، لا يمكنها أن تعمل أو تؤدي وظيفتها كوحدة واحدة عندما يكون جزء منها في حرب مع نفسه.

ولئن كان تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية حدثا رسميا يجدر الاحتفال به بالمهابة الواجبة، فيجدر بنا ألا يغيب عن ذهننا أن بروتوكول لوساكا لم ينفذ بعد تنفيذا كاملا وأن تضميد جراح الحرب والتغلب على الشك المتبادل بين الأنغوليين سيستغرقان وقتا طويلا. كما أن غياب السيد جوناس سافيمبي، قائد يونيتا وهي أكبر حزب معارض، من احتفال التنصيب كان له أثر مكدر بالنسبة لمستقبل الحكومة الجديدة في أنغولا. وقد أعطى السيد سافيمبي سلامته الشخصية سببا لغيابه عن الاحتفال. إلا أن ١١ رئيس دولة حضروا وكفلت أمنهم السلطات الأنغولية، ومر كل شيء دون وقوع أي حادثة. ولا يمكن إلا أن نستنتج أن قائد يونيتا تساوره الشكوك في حكومة هو الآن جزء لا يتجزأ منها. ونأمل أن يجد السيد سافيمبي أن من الحنكة السياسية وحب الوطن أن يستقر مرة أخرى في لواندا لكي يضطلع بدور نشيط في مهمة المصالحة الوطنية والتعمير العسيرة. وإن قائد المعارضة له مقره حيثما توجد الحكومة، ويجب ألا تكون نواياه الحقيقية موضع تخمين.

ومـــن الغريب أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لا تعمل في جميع أنحاء أراضي أنغولا. ويجب معالجة ذلك دون إبطاء. وبالمثل، فإننا ندعو الحكومة إلى سرعة ضم وإدماج جنود يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية، وإلى استكمال تسريح المحاربين الزائدين عن الحاجة. ونؤيد تأييدا تاما النداء الوارد في مشروع القرار الحالي بعقد اجتماع بين رئيس أنغولا وقائد يونيتا لتسوية تلك المشاكل.

لقد حبا الله أنغولا بموارد طبيعية وفيرة لشعبها يشترك فيها كل أفراده ويزدهرون في ظلها سويا. ويجب ألا يسمح للمشاكل السياسية والعسكرية المتبقية أن تعترض طريق تمتع شعب أنغولا بتراثه الطبيعي في سلام ووئام.

لقد وقف المجتمع الدولي إلى جانب شعب أنغولا في ساعة احتياجه الحالكة. ويسعدنا أنه لن يترك وحيدا. والنص في مشروع القرار الحالي على استمرار وجود الأمم المتحدة بعد سحب بعثة التحقق الثالثة دليل واضح على أن المجتمع الدولي سيواصل استعداده لمساعدة الأنغوليين على العيش معا بصفتهم أمة واحدة يربطها مستقبل واحد. وسيستغرق ذلك بعض الوقت، كما أشرت من قبل، ولكن العبء يقع على عاتق شعب أنغولا نفسه، فعليه أن يتخلص من الريبة والشك المتبادل لكي لا يفتر عزم المجتمع الدولي على مساعدته ويذهب أدراج الرياح قبل التوصل إلى إرساء سلام تام في ذلك البلد. إن أنغولا من أجمل بلدان الجنوب الافريقي، ولا يسعنا أن نراها تتدمر بسبب إهمالنا واستهانتنا.

السيد سومافيــا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن تنصيب حكومة الوحـدة والمصالحة الوطنية في أنغولا معلم تاريخي ترحـب به حكومـــة شيلـــي، بالإضافـــة إلى المجتمع الدولي بأجمعه.

ويجدر بنا أن ندرك أننا في المناسبات التي لا تكون الأطراف قد اتخذت الخطوات التي يطالب بها المجتمع الدولي، نشعر في أغلب الأحيان بالإحباط يطغى على النوايا الطيبة. ولكن أخيرا، تحققت التوقعات، ونود أن نهنئ جميع الأنغوليين على هذه الخطوة الكبرى. فهم الفائزون. وشعب أنغولا هو الذي انتصر. ويجب أن يعطيه ذلك القوة اللازمة للانخراط في مرحلة جديدة من تاريخه، مرحلة التنمية والتقدم والمصالحة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه الحديث إلى ممثل أنغولا، وهو موجود هنا في قاعة المجلس، وأخبره بأننا نتقدم له بالتهنئة على مركزه الجديد بصفته ممثلا للحكومة الجديدة في أنغولا، حكومة الوحدة والمصالحة

الوطنية. فهو ووفده من الآن فصاعدا ومن خلال إرادة الأطراف، يمثل كل شعب أنغولا لدى الأمم المتحدة. ونتمنى له كل نجاح في هذه المرحلة الجديدة.

لقد ذكر الأمين العام أن المهام الجسام التي لم تنجز بعد في أنغولا سيستغرق إنجازها وقتا طويلا، ابتداء من إكمال المسائل المعلقة في بروتوكول لوساكا. ويجب ألا ندع النجاح الذي أحرز في الأسابيع القليلة الماضية يحول نظرنا عن المصاعب التي لا تزال قائمة.

ونرى أنه من الجوهري أن تعزز الحكومة الجديدة في أنغولا، برئاسة الرئيس دوس سانتوس، روابطها الداخلية. وإن المصالحة الوطنية - وكثير من البلدان تعرف من خلال خبرتها الصعوبات والتعقيدات التي تواجه هذه المصالحة - هي المهمة التي لها الأولوية، وربما أهم مهمة في الأجل الطويل. وهي المصدر الرئيسي للاستقرار في المستقبل، ولكنها أيضا أصعب المهام. فدفن الأحقاد يستغرق طويلا؛ وغفران ذنوب الآخرين يحتاج إلى وقت؛ وكذلك اعتراف المرء بأخطائه.

ولهذا يبدو أنه لا غنى عن التعاون الوثيق بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. لقد حان الوقت لبناء روابط دائمة من الثقة المتبادلة بينهما وبين فريقيهما. وصورة الوحدة، الوحدة الفعلية، هي أفضل هدية يمكن أن يهديها كل منهما لشعبه. فليبدأ السلام بالسلام في قلبي القائدين. ولكي يحدث ذلك، يجدر بالسيد سافيمبي أن يشترك شخصيا في الحوار السياسي على أعلى مستوى.

إن المستقبل في أيدي شعب أنغولا. ومع ذلك، يجب على الشعب الأنغولي، وحكومته، حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، والعديد من أصدقاء أنغولا، أن يظلوا يقظين، وأن يضمنوا ألا يتركهم المجتمع الدولي يسيرون وحدهم على الطريق الجديد. وأن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تختتم مرحلة واحدة، ولكن يجب على الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز عملية السلام.

لجميع تلك الأسباب التي أتيت على ذكرها، سيؤيد وفد بلدي مشروع القرار الذي يمدد بموجبه مجلس الأمن ولاية بعثة التحقق الثالثة للمرة الأخيرة، ويعرب عن اعتزامه النظر في استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا، في أعقاب انسحاب بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، من خلال إرسال بعثة مراقبة.

وفيما يتعلق بالواقع الراهن في أنغولا، نود أن نشير إلى حقيقة أن وفد شيلي شدد، في مناسبات عديدة، على قلقه بشأن ما سيحدث عند انتهاء عمليات حفظ السلام. وبالتحديد، عندما يحين الوقت الذي تبرز فيه التحديات الكبيرة المتمثلة في تعزيز السلام والسير على طريق التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونعتقد أن هذه فرصة ممتازة لمحاولة ضمان أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، التي اقترحها الأمين العام، ستتعاون مع حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في هذه المسائل، وذلك من أجل ضمان انتقال سلس وآمن.

مع ذلك، وإذا سارت جميع الأمور على ما يرام في المستقبل القريب، فإن أنغولا لن تبقى بندا مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن، وإن كانت لن تغيب عن بالنا ولن تفقد دعم منظومة الأمم المتحدة. ولكن الخطر ماثل دوما: ففي حالات أخرى رأينا كيف أنه بعد انتهاء أزمة ما والتوصل إلى الاتفاقات واستعادة السلام، سرعان ما يتناقص الاهتمام السياسي الدولي في المرحلة التالية - مرحلة التنمية والمصالحة الوطنية. كما لو أن مجلس الأمن بهذه الطريقة يقول "مع السلامة وحظا سعيدا وأطيب التمنيات". وبطبيعة الحال، يتم توجيه نداء عام إلى المجتمع الدولي، وعلى وجه التحديد، توجه النداءات الإنسانية الموحدة دعما للبلد. ولكن لا توجد متابعة منتظمة للتطورات في البلد الذي كان موضوع اهتمام سياسي كبير في مجلس الأمن في هذه القاعة. وبدلا من ذلك، يجري إنشاء مجموعات مخصصة لمتابعة الحالة في البلد. وأعتقد أننا بحاجة للتفكير بهذه المسألة. وربما يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع بمهمة الاهتمام بالبلدان الخارجة من أزمة، عندما لا تعود مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ليرافقها في سيرها في مرحلتها الجديدة، وينسق بطريقة مناسبة دعم المجتمع الدولي، وقبل كل شيء، يبقي على الاهتمام السياسي بالمسائل حيا.

وإننا نؤيد تأييدا تاما فكرة أن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا ينبغي أن تركز بشكل رئيسي على المسائل العسكرية المعلقة، والمسائل السياسية،

والشرطة، وحقوق الإنسان، والبرامج الإنسانية ودعم عملية المصالحة الوطنية. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان إدراج أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن أن تسهم فيها الأمم المتحدة في هذه العملية الدقيقة.

وأخيرا اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر لجميع الرجال والنساء الذين شاركوا في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على العمل الهام الذي اضطلعوا به دعما للسلام في أنغولا. ونود أن نشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان؛ وسلفه، السيد بطرس بطرس غالي؛ والممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي؛ وحكومات البرتغال، والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، على جهود الوساطة التي بذلوها؛ ومنظومة الأمم المتحدة قاطبة؛ والوكالات الإنسانية العاملة في الميدان؛ وبخاصة، شعب أنغولا الذي عانى طويلا، والذي بدأ الآن يرى بزوغ فجر جديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرتغال.

مثلما رحب سفير هولندا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ترحب البرتغال أيضا بالتطورات الأخيرة في الحالة السياسية في أنغولا. فتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، واحتفال أداء اليمين الدستورية لنواب يونيتا في البرلمان، يمهدان الطريق إلى خاتمة ناجحة لعملية السلام الأنغولية.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، (بعثة التحقق الثالثة)، يمكن للأحداث التي شهدها الأسبوع الماضي أن تصبح فعلا معلما في تاريخ أنغولا. فحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية هي أساسا تدبير سياسي هام لبناء الثقة. وإننا نتطلع إلى قيام جميع أعضاء الحكومة بالعمل معا من أجل وحدة أنغولا وتحقيق المصالحة بين الشعب الأنغولي. وفي واقع الأمر، ستكون الحكومة أداة أساسية في تسهيل تنفيذ المهام المتبقية من عملية السلام.

وإن القرب من السلام لا يترجم بالضرورة إلى سلام معزز. وينبغي ألا نخدع أنفسنا: إن السلام والازدهار أصبحا في متناول جميع الأنغوليين، ولكن لا يمكن النظر إليهما كأمر مسلم به. فبقايا الماضي ما زالت حية في أنغولا، والتعلم من الأخطاء يتسم بأهمية حاسمة. وبالتالي، فإن الرسالة التي يجب علينا أن نبعث بها لجميع الأنغوليين، وبخاصة لأولئك الذين شاركوا في اتفاقات السلام، هي رسالة بسيطة جدا: عليهم أن يؤمنوا بعملية السلام وأن يتصرفوا وفقا لذلك، بقلب مفتوح، وعقل مفتوح، ودون مخاوف وظنون.

وفي هذا الإطار، فإن عقد اجتماع داخل الأراضي الأنغولية بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد سافمبي قد يظهر للمجتمع الدولي بأن الحالة السياسية في البلاد آخذة في التغير فعلا نحو الأفضل. ونأمل بأن إقرار الجمعية الوطنية مؤخرا للمركز الخاص للسيد سافمبي سيسهل عقد الاجتماع الذي طال انتظاره.

والخطوات الأخرى ذات الأهمية الحيوية تتضمن الانتهاء من الجوانب العسكرية المتبقية في عملية السلام، بما فيها اختيار ودمج جنود يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية وعملية التسريح، وبسط إدارة الدولة في أنحاء الوطن. وتحث البرتغال الحكومة ويونيتا على الانتهاء من هذه المهام بسرعة. وعليها قطع ذلك الميل الإضافي من أجل السلام. ونتعشم أن تتخذ هذه الخطوات، إلا أن مجلس الأمن سيبقي هذه المسألة قيد نظره المتواصل لضمان اتخاذ هذه الخطوات. وترى البرتغال أن المصالحة الوطنية لا تعني الوحدة الوطنية فقط، وإنما الوحدة الوطنية في إطار الديمقراطية. وهذان الهدفان يجب ألا ينفصل أحدهما عن الآخر. والديمقراطية النابضة بالحياة شرط مسبق للسلام والاستقرار، وهذه العناصر ستمكن المجتمع الدولي من تقديم المساعدة في مجال التأهيل الاقتصادي لأنغولا.

فالسلام والازدهار والديمقراطية هي الخيوط المنفصلة التي ستوحد أنغولا في مصير مشترك، وبلدي على استعداد للإبقاء على برامج المساعدة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذا كانت هذه هي رغبة الحكومة الأنغولية. وللأسباب نفسها، نرحب بالنداء الموحد بين الوكالات من أجل أنغولا، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويؤيد وفدي أيضا البيان الذي أدلى به في وقت سابق الاتحاد الأوروبي، ويؤكد استعداده للتعاون النشط في تعمير أنغولا متصالحة.

وإذ تتطلع الحكومة البرتغالية إلى الأمام، فإنها توافق تماما على توصية الأمين العام بأن يقر المجلس تمديد

ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على أساس الفهم بأن العملية ستتحول تدريجيا إلى بعثة للمراقبة تركز أساسا على الجوانب السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان. ونتشاطر أيضا وجهة نظره بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل مؤازرته لأنغولا إلى أن يتم تحقيق هدف التنفيذ التام لبروتوكول لوساكا.

اسمحوا لي أيضا أن أؤكد أهمية زيارة الأمين العام الأخيرة إلى أنغولا والتي أعطت دفعة جديدة للعملية وعززت الجهود الملحوظة التي بذلها ممثله الخاص السيد بيي، بدعم من البلدان المراقبة. وقد كانت آثار زيارته واضحة.

لقد أكدت البرتغال بصورة متصلة، في المحافل الدولية وفي الاتصالات الثنائية، معارضتها لأي تدخل عسكري مباشر أو غير مباشر في أنغولا. فاحترام سيادة الدول مبدأ أساسي في السياسة الخارجية للبرتغال.

وقد دفع شعب أنغولا ثمنا باهظا لعمليات التدخل المذكورة. ولذلك ندعو الأنغوليين إلى التقدم بأسلوب يساهم دائما في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وقبل أن أختم، أود أن أوضح ما يعرفه الجميع: أن الحالة الراهنة في أنغولا توفر للشعب الأنغولي آفاق بداية جديدة؛ لكنها تشكل أيضا تحديا جديدا لإرادتهم الجماعية وعزمهم الجماعي. وقد بينت الأحداث الأخيرة أن بذور السلام التي وضعتها الاتفاقات الموقعة في لشبونة وبروتوكول لوساكا ستؤتي ثمارها في نهاية المطاف.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

طلب ممثل أنغولا الكلمة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتوخى الإيجاز. إن وفد بلادي يستميحكم عذرا، سيدي الرئيس، لأتكلم مرة ثانية، حيث أن هناك بعض تخمينات تتعلق بتورط رسمي مزعوم لحكومة أنغولا في النزاع الجاري في زائير. فقد ذكر بعض أعضاء المجلس هذا الصباح، وأعضاء آخرون بعد الظهر، مسألة زائير. ولذلك أجد نفسي مضطرا لتقديم توضيح لهذه الهيئة.

فمنذ أن بدأت الاضطرابات المدنية في زائير، دعت حكومة أنغولا إلى حلها السريع وناشدت الأطراف المشتركة، بكل قوة، أن يختاروا مائدة التفاوض كأسلوب لتسوية خلافاتهم. ونود أيضا أن نعلن أن هذه مسألة داخلية وأن على الزائيريين نفسهم إيجاد الحل المناسب من أجل إعادة السلام والأمن دون تدخل خارجي من أي نوع.

إن أنغولا لديها سجل حافل من الانضمام إلى الجهود المضطلع بها على الصعيد الإقليمي من أجل حل المنازعات أو منع وقوعها على قارتنا نظرا لما يترتب عليها من نتائج مروعة بالنسبة لاستقرار البلدان ورفاهية الشعوب الأخرى.

وكما هو معروف جيدا - ويشارك المجلس في هذه الآراء - فإن مشاركة وإسهام حكومة أنغولا في سان تومي وبرينسيبي قد ساعدت على إعادة الديمقراطية الموقوفة وجهاز الدولة. إننا لم نتدخل أبدا في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بأي شكل من الأشكال.

ولذلك فإننا نعارض وننفي بشدة التقارير الأخيرة التي توحي بتدخل أنغولا في الشؤون الداخلية لزائير. ونود أيضا أن نذكر هذه الهيئة أنه كانت هناك أنشطة معروفة جيدا لعبور الحدود قبل تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٧٥، بما في ذلك التدخل السافر لحكومة زائير إلى جانب الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا لمنع إعلان استقلال أنغولا. ويعرف الجميع أيضا بالدعم المقدم من حكومة زائير إلى يونيتا للقتال ضد حكومة أنغولا منذ أن نالت أنغولا الاستقلال. والجميع على علم بقرارات هذه الهيئة التي طالبت زائير بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا. إن المجلس لديه الدليل القاطع على هذا التدخل السافر.

وحكومة أنغولا لا تعتقد أن هذا وقت مناسب لإثارة هذه المسائل المتعلقة بالصراع الأهلي في زائير، لأن المجلس ينظر في عملية السلام في أنغولا التي نهنئ أنفسنا جميعا، الرأي العالمي وشعب أنغولا بصورة خاصة، على ما تحقق من نصر حتى الآن. ونرجو أن يتقيد

المجلس بمسألة أنغولا وأن يترك مسألة زائير على ما هي عليه، باعتبارها نزاعا داخليا في ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد الآن لإجراء التصويت على مشروع القرار (S/1997/316) المعروض عليه. إذا لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لا يوجد اعتراض. تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٠٦ (١٩٩٧).

بذلك أنهى مجلس الأمن هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥